

قرارات

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

قرار رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٢

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد

والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري
رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠٠٢ في شأن فرض رسم صادر على الجلود؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٤ في شأن فرض رسم صادر على بعض
أصناف الجلود؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠١١ بشأن حظر تصدير الجلد الخام والمدبوغة
بحالتها الرطبة؛

وعلى كتابى غرفة صناعة الجلود وغرفة دباغة الجلود؛

وعلى كتاب هيئة الخدمات البيطرية بوزارة الزراعة؛

وعلى مذكرة قطاع التجارة الخارجية المؤرخة في ٢٠١٢/٨/٢٣؛

قرار:

(المادة الأولى)

تستثنى جلود الحمير من حظر تصدير الجلود الوارد بالقرار الوزاري رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠١١
المشار إليه في حدود كمية مقدارها ٨٠٠ جلد حمار / سنويًا، على أن تصدر المواقف
التصديرية من الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة لكل رسالة على حدة
وفي حدود الحصة السنوية.

(المادة الثانية)

يفرض رسم صادر على الأصناف التالية من جلود الحمير :

الصنف	الرسم جنيه / جلدة
جلد حمير خام	٥.
جلد حمير محظ	٣.

(المادة الثالثة)

تقوم الهيئة العامة للخدمات البيطرية بإخطار قطاع التجارة الخارجية بصفة دورية وفورية بصورة من المواقف التصديرية التي يتم إصدارها ، على أن يقوم قطاع التجارة الخارجية بالتنسيق مع مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالمتابعة وإحكام الرقابة على ما يتم تصديره في حدود الحصة السنوية المسموح بتصديرها .

تقوم لجنة من هيئة الرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك بالتأكد من أن الأصناف المصدرة هي جلود حمير وليس من الأصناف المحظور تصديرها .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٩/٦/٢٠١٢

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

مهندس / حاتم صالح